التغلغل الإسرائيلي في القارة الإفريقية

د. نرمين صلاح الدين القماح
مدرس الأدب العبري الحديث والمعاصر بكلية الألسن – جامعة عين شمس

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية إلقاء الضوء على تطور مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الجديدة في القارة الإفريقية والدول العربية، وكيف تعمل السياسة الخارجية الإسرائيلية في صناعة جدار حديدي سياسي ودبلوماسي عازل للدول العربية لتطويقها (كما حدث في السابق من الدول العربية مع إسرائيل)، وتحقيق مكاسب سياسية ودولية لأن الكتلة الأفريقية لا يستهان بها في المحافل الدولية، بالإضافة إلى فتح مجالات جديدة إقتصاديًا وعسكريًا وثقافيًا وصنع عمق وإمتداد تاريخي للدولة اليهودية، والأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية من وراء ذلك.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي الإسرائيلي – القارة الإفريقية – الدول العربية – أثيوبيا

Abstract:

This research attempts to shed light on the development of the concept of Israeli national security in the light of the new changes in the African continent and the Arab countries, and how the Israeli foreign policy works in the construction of a political and diplomatic iron wall for the Arab states to encircle them (as in the past with Arab countries). Political and international gains because the African bloc is not insignificant in international forums, in addition to the opening of new areas economically, militarily and culturally, creating a depth and a historical extension of the Jewish state, and the political, economic and cultural goals behind it.

مقدمة:

شهد حقل العلاقات الدولية منذ بروزه كحقل علمي أكاديمي بعد الحرب العالمية الأولى العديد من الأحداث والتطورات، ويقتضي التفسير العلمي لهذه الأحداث استخدام نظريات تُبنى على افتراضات منطقية تكون الأساس الذي ينطلق منه في تفسيرأي حدث سواء كان دوليًا أو إقليميًا أو محليًا.

وبارتفاع وتيرة الأحداث الدولية وتسارعها في ظل غياب نظرية شاملة تفسر كل الأحداث، تعددت النظريات المفسرة كنتيجة لتركيز كل واحدة منها على جانب وإغفال جانب آخر، إلا أن أي عمليةفي تحليل السياسة الخارجية تخضع لثلاث مستويات، تبدأ بالوصف، فالتفسير، فالتنبؤ. وذلك بهدف فرض منهجًا تحليليًا أكثر دقة وقدرة على الإلمام بمجمل الأبعاد والمستويات والمضامين وتبيان أكبر المتغيرات أثرًا وتحكمًا في عملية صياغة السياسة الخارجية لدولة ما.

هذا هو الأمر بالنسبة لدراسة السياسة الخارجية لإسرائيل في إفريقيا وذلك في ضوء "نظرية الدور Role Theory In International Relations" لدراسة وتحليل السلوك السياسي الخارجي للصهيونية الإسرائيلية في القارة الإفريقية، من خلال دراسة دور الدولة كفاعل ضمن فواعل أخرى في تغير النسق السياسي الدولي. فالدور هنا هو مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في إطار تحقيق سياستها الخارجية[1].

وهذا يتطلب ثلاثة جوانب رئيسة: الأول: تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، وتحديد توجهها هل إقليمي أم عالمي. الثاني: تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية. ثالثًا: توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور.

ومن ثم تكون الإشكالية التي تطمح الورقة البحثية إلى دراستها هو فهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها دولة الكيان الصهيوني من التغلغل في القارة الإفريقية وذلك وفقًا لنظرية علم السياسة "نظرية الدور" ونظرية "الأمن القومي" التي تحكم السياسة الخارجية الإسرائيلية.

وعليه فإن نظرية "الدور" تساعد في فهم السلوكيات الخارجية للدول تجاه بيئتها الدولية والإقليمية.

[1]يقوم البحث على نظرية الدور مستمدة من المعلومات التي وردت في:
STEPHEN MCGLINCHEY, ROSIE WALTERS & CHRISTIAN SCHEINPFLUG, International Relations Theory, E-International Relations, Bristol, England,2017

لكن هذه النظرية لا تعمل إلا في ضوء نظرية أخرى حاكمة لها وهي نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، فالجنرال "يسرائيل تال" في مقال له بعنوان (الأمن القومي: أقلية مقابل أكثرية)، يرى أن "الأمن هو ضمان أمن الأمة والحفاظ على مصالحها الحيوية"[1]، دون أن يحدد ماهية المصالح الحيويةوكيفية تحقيقها.

أما الجنرال "إيجال ألون" يرى أن الأمن القومي يتعدى الدفاع عن الشعب ضد جميع أنواع الأعمال العدائية من الخارج إلى كونه "محصلة اتصالات الدولة مع بيئتها القريبة والبعيدة، والتي تعكس قوتها وجاهزيتها ووسيلتها وقدرتها على التنفيذ من أجل حماية مصالحها الحيوية، وتحقيق أهدافها وغايتها القومية"[2].

في تقرير خاص نشره مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي "INSS" حديثا تحت عنوان " تطوير مفهوم الأمن القومي لإسرائيل" يقول إن مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي يُصاغ دائمًا لتحقيق الرؤية الوطنية التي تم التعبير عنها في إعلان قيام الدولة وهو "الحفاظ على الوطن القومي للشعب اليهودي" وعلى مر السنين يتم إضافة عناصر مختلفة لمفهوم "الأمن القومي"، والتي شملت حتى اليوم خمسة أبعاد هي: الأمن الأجنبي والداخلي، العلاقات الخارجية وموقف إسرائيل الدولي منها، الاقتصاد والموارد الوطنية، درجة الحوكمة وهي القدرة على اتخاذ القرارات وتحقيقها، قوة المجتمع المدني من حيث: التماسك الاجتماعي، والمرونة المجتمعية، والموارد البشرية"[3].

تستند استراتيجية الأمن القومي لإسرائيل على المبادئ التي صاغها رئيس الوزراء ووزير الدفاع دافيد بن جوريون في الخمسينيات، الفكرة الرئيسة من وراء مفهوم الأمن هي خلق "الجدار الحديدي" الذي ستنهار عليه كل محاولات العرب في تدمير إسرائيل، وهكذا تبنى بن جوريون المفهوم الذي صاغه منافسه السياسي زئيف جابوتنسكي. أن يكون هدف "الجدار الحديدي" هو صد الهجمات العربية، وإقناعهم في النهاية أنهم لن ينجحوا في هزيمة إسرائيل. وإذا قُدر لهم الوصول إلى هذا الاستنتاج، فقد استطاع بن جوريون أن يجعل العرب يدركون وجود الدولة، ويسعون لبناءها معهم، وربما الوصول إلى اتفاقيات سلام أيضًا[4].

---

[1] يسرائيل تال، "الأمن القومي: أقلية مقابل أكثرية" ، كتاب أمن إسرائيل في الثمانينات، ترجمة مؤسسة الدراسات العربية، بيروت، 1980، ص 62.

[2] إيجال ألون، أمن إسرائيل القومي خلال 35 عامًا، إعداد سمير جبور، الطبعة الأولى، قبرص، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983، ص1.

[3] אודי דקל ועומר עינב, תפיסת ביטחון לאומי מעודכנת לישראל, מזכר מיוחד, פברואר 2017, המכון למחקרי ביטחון לאומי ,(INSS) תל אביב,, עמ' 7.

[4] שם, עמ': 8.

لكن هذا التصور تم تحسينه وتطويره على مر السنين، لكن الحكومات المتعاقبة امتنعت عن صياغة نهج كتابي، رسمي، متفق عليه ومُلزم حتى (2006) عندما قاد دان مريدور لجنة صياغة مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي في الكنيست [1].

وهذه هي الأهداف الوطنية المقبولة التي تسعى الدولة الإسرائيلية لصياغتها لتحقيق الأمن القومي لها[2]:

1- ضمان وجود دولة إسرائيل، والدفاع عن سلامة حدودها الإقليمية، وحماية مواطنيها وسكانها.

2- الحفاظ على قيم وهوية الدولة: دولة يهودية وديموقراطية والتي تعد موطن الشعب اليهودي.

3- ضمان القوة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

4- تعزيز الوضع الدولي والإقليمي للدولة – بالإضافة لأمور أخرى من خلال السعي لتحقيق السلام مع جيرانها.

ووفقًا للأهداف سالفة الذكر، فالدولة اليهودية ترى الأمن في الواقع هو مُنتج، نوع من أنواع الخدمة التي تقدمها الدولة لسكانها الذين يتطلعون إلى الاستقرار وروتين حياة آمن وسلمي. هو منتج يتمتع به عامة الناس. ويشمل توفير الأمن الخارجي- ضد الحروب والإرهاب والتخريب والعزلة والمقاطعة- إلى جانب الأمن الداخلي – الذي يشمل التعامل مع الجريمة وانتهاكات النظام العام والكوارث الطبيعية. ويوكل الرد فيه إلى الأمن الداخلي إلى الشرطة، ووكالات الإغاثة والإنقاذ، والوزارات الحكومية والسلطات المحلية[3].

فرضية الدراسة:

تحاول هذه الورقة البحثية الربط بين نظرية الأمن القومي الإسرائيلي والعلاقات الإفريقية، والأهداف المرجوة من وراء ذلك على المستوى السياسي والإقتصادي والثقافي، في محاولة لصناعة حصن سياسي أفريقي داعم للسياسات الصهيونية في المحافل الدولية.

المنهج المستخدم:

تستخدم الدراسة المنهج التاريخي لرصد تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا خلال فترات زمنية متباينة، واستحضار وقائع تاريخية تفيد في تفسير السلوك الإسرائيلي تجاه اللاعب الجديد في السياسة الخارجية الإسرائيلية (القارة الأفريقية) بعد سنوات العزلة والمقاطعة.

[1] שם, עמ׳: 7.
[2] שם, עמ׳: 7.
[3] שם, עמ׳: 9.

وتفاد الدراسة من المنهج التحليلي الاستنباطي باستخدام نظرية الدور والأمن القومي في السياسة الخارجية الإسرائيلية لفهم التحركات الإسرائيلية تجاة الدول الأفريقية والتنبؤ بالخطوات القادمة في السياسة الدولية.

هدف الدراسة:

هدف الدراسة هو رصد وسائل وآليات التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، للوصول إلى الحد الأقصى من الإنجاز السياسي والثقافي والعسكري في القارة الإفريقية.

عناصر الدراسة:

- مقدمة: تتناول فكرة الدراسة وفرضيتها والمنهج المستخدم.
- المبحث الأول: خلفية تاريخية عن العلاقات الإسرائيلية – الأفريقية.
- المبحث الثاني: أهداف التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا.
- المبحث الثالث: العوامل المساعدة في زيادة النفوذ الإسرائيلي في إفريقيا.
- خاتمة: تعرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

السياسة الخارجية الإسرائيلية في القارة السمراء

ترتكز السياسة الخارجية الإسرائيلية – شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى في النظام الدولي– على اعتبارات المصالح والقناعات الأيديولوجية، بيد أن الدولة العبرية لها طبيعتها وخصائصها المميزة، بوصفها كيانًا دوليًا مصطنعًا، يقوم على ركائز توراتية توسعية، ترمي في نهاية المطاف إلى تأسيس ما يُطلقون عليه: "إسرائيل الكبري– من النيل إلى الفرات".

لقد أضحت القضية المحورية التي تهيمن على الحياة السياسية في الدولة العبرية– داخليًا وخارجيًا– هى الحاجة إلى الأمن. وعليه فإن إسرائيل تسعى لتحقيق هدفين متلازمين؛ أولهما: الهيمنة والسيطرة في إطارها – محيطها الشرق أوسطي، وثانيهما: شق العزلة الإسرائيلية مع دول الجوار الإقليمية الكبرى؛ بما يمكنها من تحقيق الاختراق والسيطرة المنشودة.

أرسى الكيان الإسرائيلي لنفسه استراتيجية مستقبلية للتعامل مع الدول الأفريقية مبدأها إقرار التفاعل بينه وبين الدول الأفريقية عبر مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإجتماعية على أن لا يقتصر هذا التفاعل على الجهات الرسمية فقط، بل إشراك المدنيين الأفارقة بنفس قدر إشراك الجهات الرسمية في هذا التفاعل. كما سعى إلى تسخير علاقاته مع الغرب وأمريكا لتوفير الموارد المالية لتهيئة الأرض

الأفريقيةلحملة موحدة ومنسقةبمساعدة المنظمات غير الحكومية اليهودية والجمعيات اليهودية الأمريكية للتاثير طويل المدى على القارة الأفريقية.

يتوغل اليهود في أفريقيا هذه الفترة في ظل تجاهل للشعوب الأفريقية الباحثة عن ظروف إقتصادية وصحية وحياتية أفضل، ولذلك فهو يهتم بالسياسة الداخلية ويرحب بالمستثمرين الأجانب أين كانت انتماءاتهم الفكرية والدينية ومن هنا تكمن الخطورة.

فقد استخدم الخطاب السياسي والإعلامي الصهيوني الموجه لإفريقيا منذ بداية نشأة الدولة العبرية قضية المقارنة بين تجارة العبيد ومحرقة اليهود كإحدى أدوات الاختراق الإسرائيلي لكسب عقول وقلوب الأفارقة.

في 17 إبريل 2014 نشرت جريدة هاآرتس مقابلة مطولة مع ماركوس ريديكر Marcus Rediker، مؤلف كتاب: "سفينة تجارة العبيد: تاريخ إنساني" والذي تحدث فيه عن معسكرات الاعتقال العائمة وضرورة تذكر المجتمع الأسود لهذه المأساة الانسانية دومًا، وبالطبع استغلت الصحيفة الإسرائيلية هذه المناسبة للترويج لقضية "المحرقة" التي تعرض لها اليهود بما يعني المشابهة بين التاريخين اليهودي والإفريقي[1].

محاولات إسرائيل في التغلغل في القارة السمراء لم تبدأ مع قيام الدولة عام 1948؛ بل مع انعقاد أول مؤتمر صهيوني في أغسطس عام 1897 م في بازل بسويسرا؛ حيث نُقش فيه الخيارات المطروحة ليكون لليهود وطن قومي وظهرت في الصدارة أوغندا بجانب الأرجنتين وفلسطين، عندما فشل هرتزل مع السلطان العثماني وجه مجهوداته نحو بريطانيا التي قدمت دعمها المالي لإقامة مستعمرة في شرق إفريقيا (أوغندا) فانشقت الحركة الصهيونية بين مؤيد ومعارض، واتهم الصهاينة الروس هرتزل بالخيانة ولكنه استطاع أن يسوي الأمر معهم إلا أنه مات. وعندما عقد المؤتمر السابع في عام 1905 رُفضت أوغندا، وشُكِّلت المنظمة الإقليمية اليهودية التي كان هدفها البحث عن أرض أخرى بدلاً من أرض إسرائيل[2].

وتشير الأدبيات الإسرائيلية إلى أن "هرتزل" مؤسس الصهيونية قد أشار في كتابه "الأرض القديمة الجديدة" إلى المشابهة بين خبرة الشعب اليهودي والشعب الأفريقي ورغبة كل منهما في الخلاص والتحرر. يقول هرتزل: "لقد كنت شاهدًا على خلاص شعبي من اليهود وأرغب في تقديم العون للعمل في خلاص

[1] ספינת העבדים מגלמת את סיפור העבדות כולו. ראיון עם ההיסטוריון מרקוס רדיקר, הארץ, 17/4/2014.
https://www.haaretz.co.il/.premium-1.2298952

[2] على محمدعبد الله، اليهود من عهد داوود إلى دولة إسرائيل، وكالة الصحافة العربية، الطبعة الأولى، ص 86-87.

الأفارقة"[1]. وقد حاول قادة الدولة العبرية بعد تأسيسها عام 1948 تحقيق هذه المثالية السياسية من خلال تقديم إسرائيل باعتبارها نموذجًا يحتذى به في عملية بناء الدولة الوطنية الحديثة في أفريقيا.

المبحث الأول: خلفية تاريخية عن العلاقات الإسرائيلية – الأفريقية

كان قيام دولة إسرائيل عام 1948 نقطة الانطلاق الرسمية للعلاقات الإسرائيلية الأفريقية. وتعتبر ليبيريا أكثر الدول الأفريقية تأييدًا لقيام إسرائيل، حيث بادرت منذ البداية على الموافقة على مشروع التقسيم عام 1947 الصادر من الجمعية العمومية للأمم المتحدة، فضلاً على أنها أول دولة أفريقيةعقدت مع إسرائيل معاهدة صداقة وتعاون، وتبادلت الزيارات، بينما اعتبرت أثيوبيا الدولة الثانية التي أقامت علاقاتها مع إسرائيل وذلك للأسباب الآتية[2]:

1- الكنيسة المسيحية الأرثوذكسية الإثيوبية، التى يبلغ نسبة مؤمنيها حوالى 50% من إجمالى السكان، تجمعها روابط طيبة مع الشعب اليهودى. فالمسيحيون الإثيوبيون يعتبرون إسرائيل الأرض المقدسة، ونظرتهم إلى اليهود إيجابية ومشجعة. وترجع هذه الرؤية إلى التراث الإثيوبى القديم الخاص بزيارة ملكة سبأ للملك سليمان فى القدس. وتُنسَب العائلة القيصرية فى إثيوبيا إلى الملك سليمان، والأسد، رمز القيصرية، ذلك لما ورد فى التوراة «يهوذا جرو أسد». وفى المسيحية الإثيوبية هناك تأثير راسخ لليهودية عليها مثل: وجود الختان؛ واليوم الثامن؛ وتحريم أكل لحم الخنزير؛ والراحة من العمل فى يوم السبت[3].

2- لجوء الإمبراطور هيلاسيلاسي إلى القدس عام 1936 عندما قامت إيطاليا باحتلال إثيوبيا، واستمر فيها ما يقارب 6 سنوات.

3- بعد 10 سنواتمن قيام الدولة العبرية على أنقاض فلسطين، بادر رئيس الوزراء الأسبق ديفيد بن جوريون إلى وضع "استراتيجية الأطراف والمحيط"[4] لإقامة علاقات وتحالفات بين إسرائيل والدول "غير العربية" المجاورة، بالتركيز على تركيا وإيران وأثيوبيا، وكانت إسرائيل تعتبر نفسها جزيرة يهودية وسط بحر

[1] Golda Meir, My Life, New York: Dell Publishing Co., 1975, p. 289

[2] هاني تميم خلاف، العلاقات الأفرو- إسرائيلية بين الأهداف والمصالح، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 144، 2001، ص 201.

[3] محمد البحيري، "التحالف والانكسار" .. إثيوبيا وإسرائيل في عهد"هيلاسيلاسي"، جريدة المصري اليوم، 2014/1/10 http://d1y99r0ynoudrd.cloudfront.net/news/details/373589

[4] يطلق عليها أيضًا إستراتيجية (شد الأطراف)، وإستراتيجية (حلف الحوار) أو (حلف محيط الدائرة) وتهدف جميعها إلى تمزيق وتشتيت الصف والوحدة العربية، وقد أستبدل على هذه الإستراتيجية "شد الأطراف" في سنوات لاحقة عليها شعار "بتر الأطراف". بحيث تبدو التوجهات الإسرائيلية ماضية في تلبية طموحات الجماعات العرقية الساعية للانفصال، وتشكيل الكيانات المستقلة عن الدول العربية، وهذه السياسة تبنتها إسرائيل لحماية أمنها القومي.
شيماء إبراهيم، إسرائيل وشد أطراف الوطن العربي، شبكة الأخبار العربية، 2014/8/14.

عربي، بينما تعتبر إثيوبيا نفسها جزيرة مسيحية في بحر إسلامي. وبذلك رأت الدولتين أهمية كبرى لتعميق علاقتهما. وكان العائق الأساسي لإعلان علاقات رسمية هو العداء العربي لإسرائيل.

في عام 1955، عُقد مؤتمر أفرو أسيوي في باندونج بأندونيسيا، بمشاركة معظم البلدان الإفريقية والآسيوية لتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين، يقول أرييه أوديد – باحث ورئيس وحدة إفريقيا في معهد ترومان في الجامعة العبرية في القدس– "دعا نهرو رئيس وزراء الهند في ذلك الوقت العديد من الدول العربية والأفريقية والأسيوية وكانت إسرائيل من الدول القلائل الذين لم توجه لهم الدعوة ويرجع ذلك إلى ضغط الدول العربية، على الرغم من جهود وزير الخارجية موشيه شاريت وجهوده مع نهرو، بورما كانت الصديق الحقيقي الوحيد لإسرائيل في المؤتمر، وقد صدرت قرارات معادية لإسرائيل بقيادة جمال عبد الناصر.

وردًا على عزل إسرائيل، اعترف رئيس الوزراء ديفيد بن جوريون وجولدا مائير، التي سبق أن تم تعيينها وزيرة للخارجية، أن بإمكان الدول الأفريقية أن تحصل على الاستقلال وأن تتقدم بين دول العالم، والسماح للأفارقة بذلك بعد أن تم استغلالهم واستعبادهم"[1].

قال عوديد: "في ستينيات القرن الماضي، كانت إسرائيل قوة كبيرة جدا في إفريقيا. كانت إسرائيل تفتح سفارات في 33 دولة أفريقية، بما في ذلك الدول الإسلامية، مثل مالي وكينيا"[2].

أرسلت إسرائيل مئات الخبراء في الزراعة و المياه إلى أفريقيا، وعشرات الآلاف من الطلاب إلى إسرائيل لدراسة الزراعة، في بعض الدول ساعدوا في زراعة الزهور في أراضي أكبر من مساحة إسرائيل، وساعدوا في تصديرها أيضًا" استمرت هذه العلاقات بين إسرائيل والدول الأفريقية لعدة سنوات حتى بدأت عملية التدهور بتدخل الدول العربية. حيث يقول عوديد "كان شهر العسل الإسرائيلي مع أفريقيا حتى حرب 1967، التغيير كان بسبب منظمة الوحدة الأفريقية، حيث كان لمصر تأثير كبير والتي كانت أيضًا واحدة من الدول المؤسسة للاتحاد، وعندما حدثت هزيمة مصر في 1967 طلبوا التضامن من منظمة الوحدة الأفريقية ومنذ ذلك الحين تم اعتماد قرارات معادية لإسرائيل"[3].

كان الهدف من هذه الإستراتيجية بالأساس تأسيس سياسة الذراع الطويلة الإسرائيلية في المنطقة لمحاصرة مركز المشروع الوطني العربي في مصر عند منابع النيل. إذ أورد "شمعون بيريز" في مقابلة أجريت معه

---

[1] ש' ניר, יחס דו-ערכי - מה הקשר בין מיליציות רצחניות לנשק מתוצרת הארץ?, דבר ראשון, 6/7/2014.
/http://www.davar1.co.il/23114

[2] שם.

[3] שם.

في عام 1966، قائمة أهدافه الثمانية لسياسة إسرائيل الخارجية. وكان الهدف الأول يتضمن إقامة مصر أخرى في أفريقيا أي المساعدة في تمويل قوة أثيوبيا الاقتصادية والعسكرية إلى قوة مضادة لمصر. وقد نجحت الإستراتيجية الإسرائيلية خلال مرحلة ما بين منتصف الخمسينيات وحتى 1967[1].

4- قيام إسرائيل بالمساعدة في إخماد التمرد الذي قام به مجموعة من العسكريين في أثيوبيا خلال زيارة هيلاسيلاسي إلى البرازيل عام 1960، وعلى أثر ذلك تطورت العلاقات السياسية والاقتصادية، ووافق هيلاسيلاسي بفتح قنصلية لإسرائيل في أديس أبابا، وفتح قنصلية لأثيوبيا في القدس عام 1955[2].

يعترف أربيه بالأنشطة التجسسية التي مارستها إسرائيل على منظمة الوحدة الأفريقية، التي يقع مقرها في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، فيقول أن حقيقة وجود سفارة إسرائيل في أديس أبابا مقر منظمة الوحدة الأفريقية قد سهل على إسرائيل متابعة نقاشات المنظمة نوعًا ما ومقابلة المبعوثين الأفارقة الذين جاءوا لحضور المؤتمرات[3].

5- موقف إثيوبيا من إسرائيل والعرب والقضية الفلسطينية فيظهر جليًا في التصويت في الأمم المتحدة على خطة تقسيم فلسطين، حيث امتنعت إثيوبيا، كما أيدت الحكومة والكنيسة الإثيوبية بشدة انتصارات إسرائيل في حروب 1948، و1956، و1967. وعزز الإسرائيليون ذلك الاتجاه عبر الترويج لادعاء يقول إن من مصلحة أثيوبيا أن تكون إسرائيل قوية، وإنه لو انتصر العرب لكانت إثيوبيا هدفًا رئيسًا لها.

بعد حرب 1967 واحتلال القدس، قامت إسرائيل بمصادرة "دير السلطان" في القدس الذي ترجع ملكيته إلى الكنيسة المصرية، يعود دير السلطان إلى عصر صلاح الدين الإيوبى، حيث أهدى هذا الدير للأقباط المصريين تقديرًا لنضالهم معه ضد الاستعمار، وسمى الدير باسم السلطان نسبة إلى صلاح الدين، وعمل الدير على استضافة الرهبان الأحباش بعدما طردتهم الحكومة المحلية فى القدس من أديرتهم وكنائسهم منذ ثلاثة قرون لعجزهم عن دفع الضرائب المُقررة عليهم، فاستضافهم القبط حِرصًا على عقيدتهم، وتوفير السبيل لهم للبقاء فى القدس على أساس أنهم ضمن أولاد الكنيسة القبطية، ومنحته دون

---

[1] محمد النداوي، إسرائيل في حوض النيل – دراسة في الاستراتيجية الإسرائيلية، دار العربي للنشر، 2013، ص 76.
[2] عبد الناصر سرور، السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا (جنوب الصحراء) بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد 5، العدد 2، 2010، ص 157
[3]محمد البحيري، دبلوماسي إسرائيلي يكشف خبايا العلاقات بين الدولة العبرية وإثيوبيا .. "إسرائيل وأفريقيا"، جريدة المصري اليوم، 2014/11/4.
http://d1y99r0ynoudrd.cloudfront.net/news/details/563605

وجه حق للكنيسة الإثيوبية التي انشقت عن الكنيسة المصرية عام 1959، وما زال الأمر محل خلاف بين مصر من جانب وإسرائيل وإثيوبيا من جانب آخر حتى الآن[1].

6- بعد فتح السفارة الإسرائيلية في أثيوبيا تطورت علاقات واسعة بين إسرائيل وإثيوبيا في إطار أنشطة مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية، والذي كان غطاء لكل أشكال التعاون ألاستخباراتي والعسكري بين إسرائيل والكثير من الدول الإفريقية.

عاشت العلاقات الإسرائيلية / الأفريقية فترات ازدهار وفترات ركود، منذ بداية الخمسينيات كانت فترة ازدهار للعلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية مع دول القارة كافة، عدا الدول العربية الإفريقية، حتى حرب 1967؛ إذ أدى العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن، واحتلال أرض واسعة من هذه الدول إلى تغيير صورة إسرائيل، من دولة مسالمة تسعى لإقامة دولة بعد الشتات، لدولة ذات طموحات استعمارية عدوانية في نظر الأفارقة. هكذا شكلت حرب 1967 بداية مراجعة بعد الدول الإفريقية لمواقف إسرائيل، وبداية قطع العلاقات الذي شمل آنذاك أربع دول فقط هي غينيا، وأوغندا، وتشاد، والكونغو. أما الدول الإفريقية الأخرى فقد استمرت في علاقاتها بإسرائيل حتى نشوب حرب 1973، حين اتخذ المجلس الوزاري لمنظمة الدول الأفريقية، في نوفمبر 1973، قرارًا بقطع العلاقات الدبلوماسية بإسرائيل، ومطالبتها بالانسحاب من الأراضي المحتلة ،ومنح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، وقد استجابت لهذا القرار الدول الإفريقية كافة، باستثناء جنوب أفريقيا والدول الخاضعة لها[2].

في عام 1975 استطاعت المجموعة الأفرو –عربية أن تعرض على الجمعية العامة بالأمم المتحدة مشروع قرار تم إصداره يوم 10 نوفمبر يتهم الصهيونية بأنها نوع من العنصرية وكان لهذا القرار بالغ الأثر على إسرائيل، حيث اعتبرته هزيمة دبلوماسية قاسية لها على المستوي الدولي. وبهذا نجحت الحملة العربية الرامية لعزل إسرائيل ووصفها بالعنصرية، و مساوتها بالنظام العنصري في جنوب أفريقيا . واستغلت الحملة العربية السلوك الإسرائيلي الواضح في دعم الحركات الانفصالية في أفريقيا خصوصًا في "بيافرا" في نيجيريا وجنوب السودان ، فضلاً عن تأييدها لنظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا[3].

[1] سارة علام، تطورات في قضية نزاع الكنيستين المصرية والإثيوبية على دير السلطان القبطي بالقدس، المحكمة العليا الإسرائيلية تحكم في أحقية الأقباط في الدير .. والبابا فضل المفاوضات مع إثيوبيا لعدم توتر العلاقات، اليوم السابع، 2015/12/19.
https://www.youm7.com/story/2015/12/19/

[2] كمال إبراهيم، عودة إسرائيل إلى أفريقيا، 1980-1990، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 1، العدد 2، 1990، ص 238.

[3] حسن معلوم، الإستراتيجية الإسرائيلية في أفريقيا، مجلة الوحدة، مراكش، العدد 97، 1992، ص 45-46.

بعد تولي حزب الليكود مقاليد السلطة في إسرائيل عام 1977، رفعت الحكومة الإسرائيلية شعار "عائدون إليك يا أفريقيا"، فقد أُوكل إلى ديفيد كمحي – الذي يحمل شهادة دكتوراه عن حركات التحرر في آسيا وأفريقيا، وتربطه علاقات وثيقة ومباشرة بالكثير من الزعماء الأفارقة – مهمة إجراء اتصالات مع الدول الأفريقية بهدف افساح الفرصة أمام استئناف العلاقات لإعادة إسرائيل من الأبواب الرئيسة وليست الخلفية.

ولقد اعتبرت زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر 1977 نقطة التحول في التقارب الأفريقي/ الإسرائيلي؛ هذه الزيارة ساهمت في انفراج العلاقات الثنائية، حيث شهدت الثمانينات من القرن الماضي مرحلة إعادة بناء العلاقات، والتي بلغت ذروتها خلال عامي (1985– 1986) بعد زيارة شمعون بيريز إلى بعض الدول الأفريقية.

لهذا يعد نهاية عقد الثمانينات بداية بوادر الانفراج في العلاقات الإسرائيلية/ الأفريقية، بحيث تمكنت إسرائيل منذ مطلع التسعينيات من تكثيف وتوثيق شبكة مصالح متنوعة في أفريقيا[1].

المشكلة الحقيقة لإسرائيل هي أن المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (خلفًا لمنظمة الوحدة الأفريقية) عندما يتم اقتراح قرارات معادية لإسرائيل، تصوت تقريبًا معظم الدول الأفريقية ضد إسرائيل. وهذه كانت أحد أهداف نتياهو فيما بعد[2].

كان الدافع الإسرائيلي لإجراء الاتصالات مع الدول الأفريقية وفقًا لوصف البروفيسور إيتان زار بر يوسف – أستاذ اللسانيات في جامعة بن جوريون – أن إسرائيل بحثت منذ وقت مبكر عن سبل اقتصادية ودبلوماسية مع أفريقيا، في حين وجدت الفرصة في تقديم نفسها باعتبارها حامل رسالة العلم لأفريقيا، فبعد انتهاء الاستعمار، استثمرت إسرائيل قدرًا كبيرًا من الموارد في أفريقيا وأرسلت خبراء واستشاريين لا حصر لهم للدول الأفريقية"[3].

يقول آريه عوديد" كانت نقاط ضعف إسرائيل في علاقتها مع الدول الأفريقية المبدأ الأفريقي بعدم احتلال أراض بالقوة، واستغلته الدول العربية بعد حرب 1967، عدم قدرة إسرائيل على المنافسة في الموارد المالية العربية؛ ووقوف إسرائيل بمفردها في مواجهة أكثر من عشرين دولة عربية، غياب موطئ قدم لإسرائيل في منظمة الوحدة الأفريقية. في الوقت الذي تمتعت فيه الدول الأعضاء في الجامعة العربية بعضوية كاملة

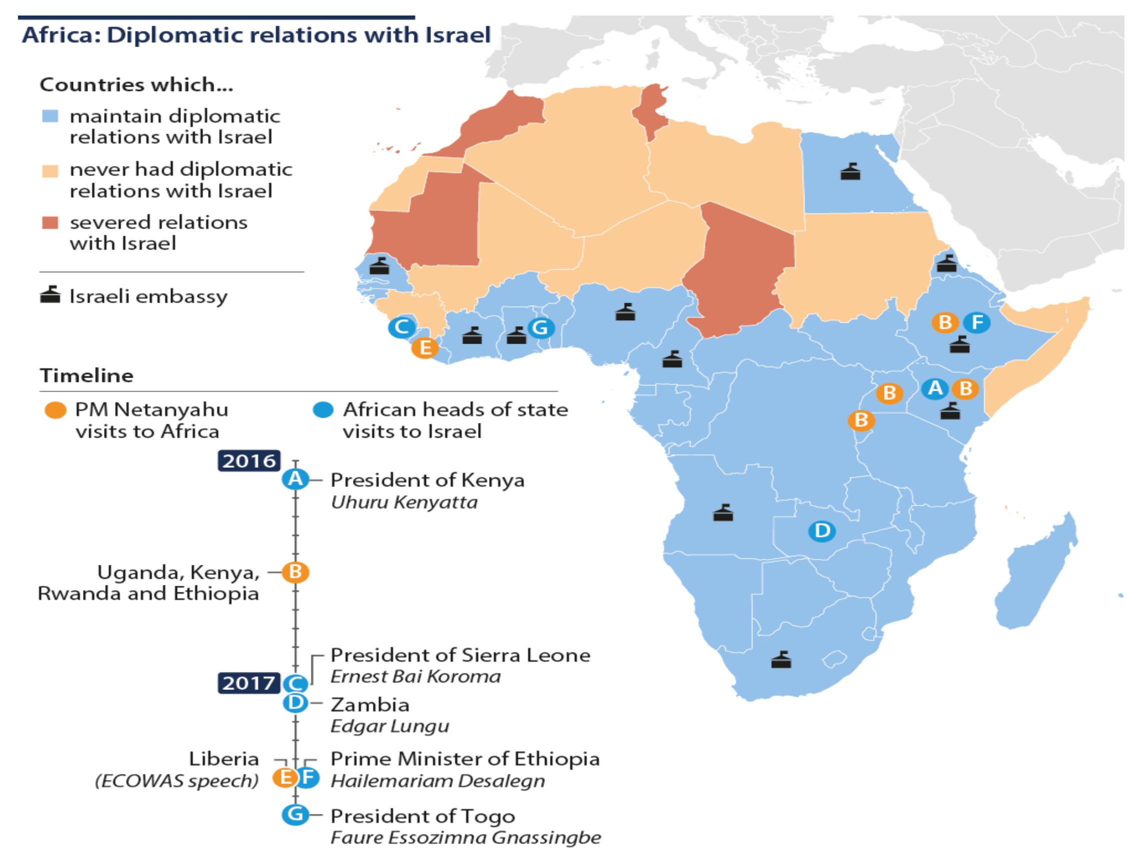
---

[1] عبد الناصر سرور، السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة الخليل للبحوث، 2010، المجلد 5، العدد 2، ص 158.

[2] ש' ניר, יחס דו-ערכי - מה הקשר בין מיליציות רצחניות לנשק מתוצרת הארץ?, דבר ראשון, 6/7/2014.ستاذ اللس

[3] שם.

في المنظمة. وشغلت منظمة التحرير الفلسطينية فيها مكانة مراقب. أدت جميع نقاط الضعف هذه إلى نصر سياسي للعرب وإلى قطع معظم الدول الأفريقية لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. وفي مقابل ذلك فإن نقاط ضعف الدول العربية كانت من العوامل التي سمحت لإسرائيل بترسيخ مكانتها في القارة بعد فترة الثمانينات وما بعدها ومنذ الثمانينات حتى العودة تدريجيًا إلى أفريقيا"[1].



العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والدول الأفريقية ومستوى التمثيل الدبلوماسي

المبحث الثاني: أهداف التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا

1- أهداف اقتصادية

تسعى إسرائيل لتدعيم مركزها الاقتصادي العالمي بالاستفادة من علاقتها بالدول الأفريقية وتقدم إسرائيل نفسها على أنها دولة صديقة ونموذج يحتذى به في درجة تطورها وقوتها الاقتصادية، وأنها تبحث عن إحداث متغيرات إيجابية تجاه تنمية وتطوير الدول الأفريقية، وذلك لترغيب تلك الدول الفقيرة للتعامل معها

[1] آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا – العلاقات الإسرائيلية الأفريقية- ترجمة: عمرو زكريا، المؤسسة المصرية للتسويق والنشر، 2014، ص 379.

وفتح المجال أمام إسرائيل لتتغلغل في المنطقة اقتصاديا، لأن هذا التغلغل سيفيد السياسة الإستراتيجية الإسرائيلية من عدة نواحٍ:

أولا: كسب دول المنطقة المستفيدة من المساعدات الإسرائيلية وزيادة الاعتماد على الخبرة الإسرائيلية فيها، يضع الطرف الأفريقي في حرج إذ أراد اتخاذ موقف سياسي معادٍ لإسرائيل.

ثانيًا: إفريقيا تساعد في تشغيل عدد كبير من الخبرات الفنية الفائضة عن حاجتها ويرجع هذا لمحاولة استفادة إسرائيل من الهجرة اليهودية الواسعة من الدول المتقدمة صناعيًا.

ثالثًا: توفر أفريقيا الخامات التي تُعد إسرائيل في أمس الحاجة إليها في صناعتها ولاسيما خام الألماس الذي أصبح المادة الرئيسة في الصناعي الإسرائيلية، فضلاً عن ذلك فإن بعض المشروعات الاقتصادية المشتركة تمد إسرائيل بالمواد الأولية التي تحتاجها بأسعار رخيصة.

رابعًا: الحفاظ على النمو الصناعي الإسرائيلي للحفاظ على تقدمها وفتح أسواق جديدة تسمح بالانتقال إلى إنتاج أكبر، مما يترتب عليه زيادة في الدخل القومي والأرباح، وإفريقيا تمثل سوق إقتصادي كبير لقربها جغرافيًا، ولأن أي نجاح يحققه الاقتصاد الإسرائيلي في أفريقيا يعني خطوة في كسر المقاطعة الاقتصادية العربية المفروضة على إسرائيل وبالتالي فرض الوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية.

في هذا الجزء سنتعرض لتصور إسرائيل للاستثمار في الدول الأفريقية، ففي ضوء التحول العالمي للتجارة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، تحاول إسرائيل في السنوات الأخيرة دراسة التباطؤ في السنوات من 2014 – 2016 في القارة الأفريقية، وكيف أن المستقبل في أفريقيا[1].

في السنوات الأخيرة شُهد تغير في نمو الناتج المحلي في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة، حيث تسهم البلدان النامية اليوم بنحو 75% من النمو العالمي في الإنتاج والاستهلاك– أي ضعف المعدل السابق من عقدين[2].

في العقدين الماضيين كان هناك نمو مثير عند التركيز على البلدان الأفريقية من مجموع بلدان العالم، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. على سبيل المثال، سبعة من أصل عشرة اقتصاديات ناشئة

---

[1]نشر مركز القدس للدراسات السياسية دراسة مفصلة بعنوان " קידום הייצוא הישראלי לאפריקה تعزيز الصادرات الإسرائيلية إلى أفريقيا في يوليو 2017
נתנאל כהנא, קידום הייצוא הישראלי לאפריקה, מכון ירושלים למחקרי מדיניות, מרכז מילקן לחדשנות, יולי 2017, עמ" 6.
https://milkeninnovationcenter.org/wp-content/uploads/2017/12/115-FINAL-WEB-Netanel.pdf

[2]קרן המטבע הבינלאומית 2017
http://www.imf.org/external/datamapper/NGDPD@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD?year=2017

في أفريقيا، بالإضافة أنه مع بداية الألفية الحالية حتى عام 2013، نما الناتج المحلي الإجمالي للقارة بنسبة 5% في السنة، ونصيب الفرد من الدخل نما 1.2% سنويًا، وبحلول عام 2013. كان النمو في أفريقيا قد زاد عن النمو في أمريكا اللاتينية والأسواق الناشئة الأخرى (على الرغم من أنها لم تتجاوز النمو في شرق آسيا خلال هذه السنوات). على الرغم من ذلك في عام 2014 تباطؤ في النمو في البلدان الإفريقية، حيث بلغ النمو في عام 2016 أدنى مستوى له منذ عقدين 4.1% في المتوسط أي أقل من معدل النمو السكاني[1]. ولكن توقع صندوق النقد الدولي أنه بحلول عام 2017 ستحقق القارة الإفريقية نموًا إيجابيًا بنسبة 6.2%.

هناك أربع أسباب طويلة الأمد تؤكد النمو في القارة الأفريقية في السنوات القادمة[2]:

- التحضر: فلا تزال القارة الأفريقية في المراحل الأولى من الانتقال من القرية إلى المدينة، في عام 1975 كان هناك 25% فقط من سكان القارة الأفريقية يعيشون في المدن، وفي عام 2015 نمت النسبة إلى 40%، وفقًا للتوقعات فإن في عام 2037 يتوقع معظم سكان أفريقيا ستقيم في المدن. وترتبط عملية الانتقال إلى المدينة ارتباطًا كبيرًا بنمو الناتج المحلي.
- قوة الأيدي العاملة: بحلول 2034 سيكون عدد الأيدي العاملة في أفريقيا أكبر من عدد الأيدي العاملة في الهند أو الصين. زيادة عدد السكان يوفر إمكانيات للنمو كبيرة.
- التطوير التكنولوجي: يُغير التطوير التكنولوجي تقريبًا كل اقتصاديات الدول حول العالم. في القارة الأفريقية يمكن للتطويرات التكنولوجية أن تكون متغيرًا مهمًا، حيث أن التقدم التكنولوجي في القارة في المراحل الأولى مقارنة ببقية العالم.
- الموارد الطبيعية: على الرغم من انخفاض أسعار السلع الأساسية، لا تزال الموارد الطبيعية في أفريقيا هي القوة الاقتصادية المهمة.

مما سبق يتضح أن البلدان النامية والبلدان الأفريقية هي محرك للنمو في التجارة الدولية، على الرغم من تباطؤ النمو في السنوات الأخيرة بعد الربيع العربي وتراجع أسعار النفط، لكن من الممكن التأكيد على الاستنتاج القائل إن الدول الإفريقية من المتوقع أن تستمر في النمو في السنوات القادمة. وتبقى الأسواق الأفريقية جاذبة للشركات والهيئات المعنية بالتطوير التكنولوجي.

[1] נתנאל כהנא, קידום הייצוא הישראלי לאפריקה, מכון ירושלים למחקרי מדיניות, מרכז מילקן לחדשנות, יולי 2017, עמ" 7.
[2] שם, עמ' 10-11.

ومن ثم فإن الشركات الإسرائيلية وبرامج المعونة الإسرائيلية للتصدير إلى الدول النامية لا تعمل من فراغ. ومنها[1]:

- اشتملت المساعدات الفنية منذ البداية على ثلاث مجالات أساسية وهي: نقل المهارات التقنية وغيرها من خلال برامج تدريبية معينة، وتزويد الدول الإفريقية بخبراء إسرائيليين لمدة قصيرة أو طويلة المدى، وإنشاء شركات مشتركة أو على الأقل نقل الخبرات والمهارات الإدارية للشركات الإفريقية. وتشير الإحصاءات التي نشرها مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية أن عدد الأفارقة الذين تلقوا تدريبهم في إسرائيل عام 1997م وصل إلى نحو 742 متدرباً إضافة إلى نحو 24636 إفريقياً تلقوا تدريبهم من قبل في مراكز التدريب الإسرائيلية خلال الأربعين سنة الماضية[2].
- في كينيا أسست الماشاف مشروع ACTIL– مركز أفريقيا التحويلية والقيادة الشاملة للنهوض بالمرأة في المناطق الريفية، وبناء القدرات والتدريب في مجال التكنولوجيا الزراعية والأعمال التجارية الزراعية[3].
- مشروع استزراع البلطي، والذي انضمت فيه إسرائيل إلى ألمانيا لإقامة شراكة ثلاثية مع كينيا، للقضاء على الفقر وتحسين النظام البيئي في بحيرة فيكتوريا[4].
- تم بناء مستشفى في أوغندا من قبل شركة البناء الإسرائيلية "سوليل بون" وهي الأكبر والأكثر أهمية في إسرائيل[5].
- في الكاميرون تم التركيز في العلاقات ما بين إسرائيل والكاميرون على نقل المعرفة والتكنولوجيا لتخفيف الوضع الاقتصادي فتم تأسيس قسم الأكاديمية الوحيد للدراسات التقنية في غرب أفريقيا في ياوندي البوليتكنك من قبل رجل الأعمال الإسرائيلي "أوري سيلا" بدعم من السفارة الإسرائيلية[6].

[1] كل ما ورد من معلومات في هذا الجزء مستمد من الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية إسرائيل في أفريقيا: التمكين في شتى المجالات، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية.
http://mfa.gov.il/MFAAR/LastDevelopments/Pages/Israel_Africa_Relations.aspx
[2] الجمعية الإفريقية للجودة الطبية، العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، http://www.asqh.org/threads/4420
[3] إسرائيل في أفريقيا: التمكين في شتى المجالات، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية
http://mfa.gov.il/MFAAR/LastDevelopments/Pages/Israel_Africa_Relations.aspx
[4] الموقع السابق.
[5] الموقع السابق.
[6] الموقع السابق.

- التدريب في الكاميرون على الأعمال الزراعية التجارية من خلال توقيع اتفاق ثلاثي من قبل مركز التعاون الدولي (موشافا) وصندوق وكالة الأمم المتحدة، ووزارة الحكومة الكاميرونية للثروة الحيوانية[1].
- وقد قامت إسرائيل بإعادة تقويم أداء المراكز التدريبية الخاصة بإفريقيا وهي[2]:

1. مركز جبل كارمل بمدينة حيفا الذي ينظم حلقات دراسية للمرأة الإفريقية في ميدان التنمية.
2. مركز دراسة الاستيطان الذي يوفر تدريبات في البحوث الزراعية والتخطيط الإقليمي.
3. المركز الزراعي الذي يوفر الخبراء والمساعدة الفنية لتعظيم استخدام الموارد المتاحة.
4. قسم التدريب الأجنبي الذي يهتم بقضايا التنمية الريفية.
5. المعهد الأفروآسيوي للهستدروت الذي يهتم بأنشطة الاتحادات العمالية.

- تطرح إسرائيل نموذجًا مهمًا بالنسبة للدول الإفريقية في ميدان محاصيل الأراضي القاحلة وشبه القاحلة. وعلى سبيل المثال فإن البرنامج الدولي لمحاصيل الأراضي القاحلة والذي تتبناه جامعة بن جوريون بصحراء النقب بتمويل من اليونسكو ووزارة الخارجية الفنلندية ومركز التعاون الدولي الإسرائيلي يسعى إلى إقامة مشروعات زراعية في إفريقيا بغرض محاربة التصحر، وخلق البيئة المواتية للزراعة الدائمة[3].
- مجموعة "سوليل بونيه" وهي الشركة الإسرائيلية الأولى التي تتعامل في البناء، وقد تمكنت من إنجاز مشاريع إنمائية عديدة في نيجيريا وساحل العاج والكاميرون وكينيا.
- في مجال مكاتب الدراسات طورت شركة "تلمال" للاستثمارات الهندسية نشاطاتها في أفريقيا حيث تملك مكاتب في نيجيريا وغانا وليبيريا والكاميرون، وهي تعمل في مشاريع الري وبناء الطرق والمرافيء النهرية وإصلاح المدن.

---

[1] إسرائيل في أفريقيا: التمكين في شتى المجالات، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية
http://mfa.gov.il/MFAAR/LastDevelopments/Pages/Israel_Africa_Relations.aspx
[2] عامر خليل أحمد عامر، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا، السودان نموذجًا، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011، ص 52.
[3] حمدي عبد الرحمن، الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015، ص38.

السنة	الصادرات	منها جنوب أفريقيا	الواردات	منها جنوب أفريقيا	إجمالي التبادل التجاري	بدون جنوب أفريقيا
2000	442,985	235,425	262,256	234,577	705,241	235,239
2001	396,447	210,466	335,348	273,600	731,795	247,729
2002	373,063	155,777	289,828	234,187	662,891	272,927
2003	358,238	168,116	1,207,075	582,492	1,565,313	814,705
2004	466,065	227,575	1,331,196	746,868	1,797,261	822,818
2005	643,757	256,413	1,056,659	607,470	1,700,416	836,533
2006	816,270	288,147	1,226,345	669,289	2,042,615	1,085,179
2007	1,025,966	372,105	1,354,831	768,728	2,380,797	1,239,964
2008	1,264,627	446,744	1,773,781	1,076,839	3,038,408	1,514,825
2009	911,877	260,040	1,227,437	680,308	2,139,314	1,198,966
2010	1,452,695	415,944	567,570	101,557	2,020,265	1,502,764

المصدر: تم تجميع البيانات من وزارة الصناعة، ووزارة التجارة والعمل، وإدارة التجارة الخارجية، والمركز الإحصائي (لا تشمل هذه البيانات الصفقات الأمنية والاستثمارات).

جدول الصادرات والواردات بين إسرائيل والدول الأفريقية في الفترة من 2000-2010 (بآلاف الدولارات)

2- الأهداف الأمنية والاستراتيجية والعسكرية:

تشمل الأهداف الإسرائيلية المتعلقة بمجالات الاستخبارات وصناعة الأسلحة والدفاع عن المصالح الغربية؛ مما يؤدي بالتبعية إلى ضرب المصالح العربية وإضعاف النفوذ العربي في القارة السمراء.

وتمثل دول حوض النيل إحدى المصالح الأمنية الكبرى لإسرائيل وهي (إثيوبيا، كينيا، أريتريا، الكونغو)، بمعنى آخر تسعى من خلاله إلى تهديد أمن الدول العربية المعتمدة على نهر النيل (مصر والسودان تحديدًا). وقد حرصت إسرائيل على تحقيق تلك الإستراتيجية منذ عقد الستينيات عندما قامت بتوقيع معاهدات مع كل من: "إثيوبيا، أوغندا، زائير، كينيا، رواندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد"، كما قامت بدعم الحركة الانفصالية في جنوب السودان "أناتيا". وعليه فإن الحسابات العسكرية لدى الإسرائيليين تبقى

ذات أولوية أفرو – إسرائيلية، بحيث يصبح التعاون العسكري، وعمليات التسليح التي تقدمها للدول الأفريقية بمثابة حجر الزاوية في بنيان العلاقات المشتركة، فعلى المستوى الرسمي هناك أكثر من 2000 خبير أمني إسرائيلي ينشطون في 12 دولة أفريقية بصفة مستشارين لرؤساء تلك الدول للشؤون الأمنية[1].

وفقًا لما نُشر في مجلة الأمن القومي الإسرائيلي تحت عنوان " תמורותביחסיישראל–אפריקה التغييرات في العلاقات الإسرائيلية الأفريقية"[2] يقول هارمن بوطيمהרמןבוטים "إثيوبيا هي حليف إسرائيل الأهم في المجموعة الأفريقية، وأن الروابط بين البلدين ليست روابط ثقافية فحسب، ولكن تعتمد على المصالح الأمنية المشتركة، فعلى سبيل المثال، إسرائيل هي واحدة من الموردين العسكريين الرئيسيين لإثيوبيا، وهي التي دعمت إثيوبيا خلال حرب استقلال إريتريا، ويبدو أنه في ضوء علاقات إسرائيل الباردة مع جيرانها العرب، أرادت منع أن " يتحول البحر الأحمر إلى بحر عربي". كان التطلع الإسرائيلي في ذلك الوقت هو الحد من النفوذ العربي في هذا الجزء من العالم والتهديدات الخارجية لأمنها، مما دفعها إلى قصف قافلة من مركبات الصواريخ الإيرانية الصنع المتجهة إلى قطاع غزة في عام 2009، والتي شقت طريقها إلى السودان. ومن الصعب تصور نجاح إسرائيل في هذه العملية دون تعاون إثيوبيا، التي تتمتع بقرب جغرافي من البحر الأحمر"[3].

يستكمل الكاتب عرض النشاط الأمنى مع باقي الدول الأفريقية، مثل أوغندا والتي شاركت تلك الدولة الواقعة في شرق القارة الإفريقية في قضية أمنية إسرائيلية، في عام 1976 قام فلسطينيون وألمان باختطاف طائرة الخطوط الجوية الفرنسية، التي كانت تحمل بشكل رئيسي مواطنين إسرائيليين، وحولت مسارها إلى مطار عنتيبي الدولي في أوغندا، وكانت هذه القضية بالتعاون مع عيدي أمين – رئيس أوغندا آنذاك، وتمكنت إسرائيل من خلال عملية عسكرية مخططة بعناية من إنقاذ الرهائن[4].

في ظل الظروف العادية، كان دور أوغندا في هذا الحدث الإرهابي كافيًا لإبعاده عن شبكة حلفاء إسرائيل في القارة الأفريقية. لكن لم يكن هذا هو الحال في حقبة ما بعد الحرب الباردة، لأنها برزت كحليف استراتيجي لأمريكا، وبالنظر إلى حقيقة أن أوغندا كانت تشترك في فترة معينة مع حدود السودان، فقد اعتبرتها عيون أمريكية تقف لمنع خرق الأصولية الإسلامية، التي نشأت في مدينة الخرطوم في السودان. وبهذه الصفة لم تخدم أوغندا مصالح الولايات المتحدة فحسب، بل إنها تخدم مصالحها الأمنية الخاصة.

---

[1] عبد الناصر سرور، السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد 5، العدد 2، 2010، ص 160.
[2] הרמן בוטים, תמורות ביחסי ישראל-אפריקה, כרך 17 ,גיליון 3, אוקטובר, עמי 80.
[3] שם, עמי 80-81.
[4] שם, עמי 81.

كان ظهور السودان كتهديد مشترك لأوغندا والولايات المتحدة وإسرائيل سببًا ينص على استمرار التعاون بين إسرائيل وكمبالا.

في الآونة الأخيرة، استندت العلاقات بين البلدين إلى اعتبارات أمنية، في عام 2013، طردت إسرائيل مهاجرين سودانيين وإرتريين غير شرعيين إلى أوغندا، كجزء من خطة لإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية في النهاية. وفقًا لتقرير صادر عن صحيفة ها آرتس كان من المفترض أن تقدم إسرائيل لأوغندا قذائف مدفعية وقذائف الهاون، وتحديث طائرات الجو لإوغندا، وافقت أوغندا إستضافة المُرحلين من إسرائيل في فترة إنتقالية، لتساعد إسرائيل على التخلص من المُرحلين الذين بمثابة عبء على اقتصادها، وتهديد لأمنها القومي[1].

تعزيز قدرات أوغندا العسكرية يخدم مصالح كلا الطرفين، لأن كمبالا يمكنها الآن استخدام الأسلحة المحسنة ليس فقط للحفاظ على توازن القوى في السودان، ولكن أيضًا لتعزيز تورطها في الصومال، حيث تقاتل أوغندا منظمة الشباب، هذه الاعتبارات ضرورية لإسرائيل، في إطار رغبتها في قطع العلاقات بين التهديدات ضد أمنها الداخلي والخارجي[2].

يقول آريه عوديد في مذكراته عن العلاقات الإسرائيلية الأفريقية: " في ضوء الاهتمام المتجدد لدول أفريقيا بالعلاقات العسكرية والأمنية مع إسرائيل وبشراء السلاح والتجهيزات العسكرية منها. فُتحت أمام الصناعات العسكرية والجوية الإسرائيلية أسواق جديدة. زادت الصادرات الأمنية إلى أفريقيا. ومنذ التسعينيات وصلت العائدات من مبيعات السلاح وتجديد الطائرات الحربية والمدنية والأنشطة الأمنية الأخرى إلى 100- 200 مليون دولار سنويًا. ومن بين هذه الدول: أنجولا، وإثيوبيا، وإرتريا، وأوغندا، وزامبيا، وجمهورية الكونغو، نيجيريا، وبتسوانا.

لم تتم صفقات السلاح مباشرة عبر شركة الصناعات العسكرية (تاعس). وشركة الصناعات الجوية، بل عبر عملاء ووكلاء إسرائيليين وشركات خاصة حصلت على توكيلات وضمانات من وزارة الدفاع، كما عملت شركة الصناعات الجوية في تطوير طائرات الميج للكونغو وزامبيا وأنجولا"[3].

على الرغم من أن الصادرات الأمنية إلى أفريقيا تشكل جزء صغير من الصادرات العسكرية الأمنية. فإن الشركات تعمل في أفريقيا على أساس الربح الكبير جدًا مقارنة بالأسواق المنظمة. وتحاول وزارة الخارجية

[1] שם, עמ' 81.
[2] שם, עמ' 81.
[3] آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا – العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، ترجمة: عمرو زكريا، المؤسسة المصرية للتسويق والتوزيع، 2014، ص 548.

ألا يظهر سفراء إسرائيل بشكل كبير في العمل التجاري والأمني ولا يشاركون في المفاوضات مع الحكومات المحلية. كان هناك بعض العقبات في النشاط الذي يقوم به الوكلاء، حيث أضر في بعض الأحوال بصورة إسرائيل وبعلاقاتها مع بعض الدول في أفريقيا، تسرد المذكرات أبرز النماذج على ذلك مستدلة في ذلك على سجلات وزارة الخارجية في 14 أغسطس 2001[1].

3- الأهداف الثقافية:

تستخدم إسرائيل أساليب عدة للتغلغل داخل القارة الأفريقية من ضمنها أكذوبة "التاريخ المشترك" لاستقطاب التعاطف الأفريقي، فالإسرائيليون يحاولون إقناع الأفارقة أن كلاً من مجتمعمهما – الأفريقي والإسرائيلي – قد عانيا من الاضطهاد التاريخي، فاليهود عانوا من الاضطهاد إبان الحرب العالمية الثانية على يد هتلر، وتعرضوا لوسائل القمع، مثلما تعرضت شعوب أفريقيا لسياسات عنصرية ومراحل قهر واستعمار ونهب للثورات، لذلك تسعى إسرائيل إلى اجتذاب الدول الأفريقية من خلال إبراز تلك العوامل والقواعد المشتركة[2].

فعلى سبيل المثال، لعب الإسرائيليون على الوتر التاريخي لتعزيز علاقاتهم بإثيوبيا، من خلال الزعم بأن العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية ترجع إلى العصور التوراتية إلى عصر ملكة سبأ "بلقيس" التي جاءت إلى النبي "سليمان" في القدس، وبعد زواجهما ولدت "مينيلك" الذي هو أحد أجداد الإمبراطور هيلاسيلاسي، وتحاول إسرائيل تدعيم ذلك الزيف التاريخي بمقولة الإمبراطور "هيلاسيلاسي الأول" الذي اعتبر نفسه "أسد يهوذا" وخصوصًا أنه لجأ ومجموعةمن الأثيوبيين عام 1936 إلى القدس بعدما قامت إيطاليا بغزو أثيوبيا، وعندما تم الانقلاب عليه في عام 1960، وضعت إسرائيل طائرة تحت تصرفه لنقله إلى بر الأمان[3].

لعبت إسرائيل على الوتر الديني، حيث ركز الإسرائيليون على علاقاتهم الوطيدة مع أثيوبيا على أنها جزيرة مسيحية وسط بحر إسلامي، وإن كلا البلدين مهدد بالقدر نفسه من المسلمين، كما لعبت إسرائيل دورًا بارزًا في النشاطات الانفصالية في جنوب السودان منذ ستينيات القرن الماضي.

---

[1] المرجع السابق، ص 548.
[2] هاني تميم خلاف، العلاقات الأفرو – إسرائيلية بين الأهداف والمصالح، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2001، العدد 144، ص 202.
[3] הרמן בוטים, תמורות ביחסי ישראל-אפריקה, עדכן אסטרטגי, כרך 17, גיליון 3, אוקטובר 2014, עמ' 80.

كان من المتبع وصف أثيوبيا في فترة الإمبراطورية بجزيرة مسيحية يحيطها بحر المسلمين من جميع الجهات، وزاد خوفهم من المسلمين – في بداية القرن السادس عشر – عندما أعلن أحمد بن إبراهيم الجهاد ضد أثيوبيا المسيحية، واحتل الدولة كلها تقريبًا. واجبر الكثير من المسيحيين على اعتناق الإسلام، لكن الجنود البرتغاليين المسيحيين الذين كانوا في حملة عسكرية في شرق أفريقيا أنقذوا أثيوبيا المسيحية. وفي فبراير 1543 صد البرتغاليين المسلمين، وقتل أحمد بن ابراهيم، ومنذ ذلك الوقت لم تنسى مأساته[1].

من المعلوم أن أفريقيا تحتضن بين ظهرانيها جاليات يهودية متفاوتة الأحجام ومتباينة القوة والتأثير. ففي شمال إفريقيا جماعات من اليهود السفارديم الذين قدموا بالأساس من أسبانيا والبرتغال خلال القرنين الخامس والسادس عشر. ويمكن القول إن يهود الفلاشا الإثيوبيين يمثلون واحدة من أفقر الجاليات اليهودية في العالم على الرغم من اعتقادهم الراسخ بأنهم يمثلون القبيلة المفقودة في التاريخ الإسرائيلي. وقد تم نقل معظم الفلاشا إلى إسرائيل جوًا عبر السودان فيما عرف باسم "العملية موسى"[2] التي بدأت في عام 1983م ووصلت ذروتها خلال الفترة من نوفمبر 1984م حتى مارس 1985م.

العوامل المساعدة في زيادة النفوذ الإسرائيلي في إفريقيا

لابد من إشارة إلى أن العلاقات الأفرو – إسرائيلية مرهونة بمدى صحوة العالم العربي تجاة القارة، فإذا لم تتحرك الدول العربية في وضع إستراتيجية منسقة وواضحة الأهداف والمعالم، فلن تتوانى الدول الأفريقية من قبول العروض الإسرائيلية، فالأمر يتطلب من الجانب العربي العمل على توثيق العلاقات العربية الإفريقية سواء خلال اللقاءات الثنائية أو جامعة الدول العربية أو منظمة الوحدة الأفريقية.

وهنا نسرد بعضًا من الأسباب التي يراها الباحث السياسي والخبير الإسرائيلي في الشؤون الإفريقة آريه عوديد، نقاط ضعف الدول العربية في أفريقيا.

نقاط ضعف الدول العربية في أفريقيا[3]:

[11] آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا – العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، ص 454.

[2] العملية موسى: العملية موسى تمت بمساعدة الرئيس السوداني السابق جعفر النميري هاجر الكثير من يهود الفلاشا إلى إسرائيل عبر جسر جوي من إقليم تيكراي بشمال إثيوبيا عبر الخرطوم إلى تل أبيب.قدم الرئيس جعفر النميري التسهيلات لاتمام الشحن الجوي وهاجر آلاف الفلاشا إلى القدس الغربية عام 1984.
https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%89

[3] هذا الجزء ورد نصًا في مذكرات آريه عوديد، إسائيل وأفريقيا – العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، ص365.

1. خيبة الأمل الأفريقية من مساعدات الدول العربية

خاب أمل الدول الأفريقية من المساعدات التي حصلت عليها من الدول العربية، خاصة من مرحلة أزمة النفط التي أضرت كثيرًا باقتصادها. ولقد جاء التعبير عن ذلك شديدًا بعد القطع الشامل للعلاقات بين إسرائيل والدول الإفريقية. وحتى بعد أن اضطرت الدول العربية إلى زيادة التزاماتها المالية، نفذوا ذلك بشكل جزئي وبشروط سياسية.

2- معارضة السياسة العسكرية للرئيس الليبي معمر القذافي

على حد قول أريه عوديد يقول: "أثارت سياسة القذافي المتعجرفة تجاه الدول الأفريقية وتدخله في الصراعات الداخلية في الستينيات والسبعينيات المخاوف منه، ولاقت نقدًا شديدًا بين الزعماء الأفارقة. ولقد كانت عضوية ليبيا في الجامعة العربية سببًا في أن يتحول انتقاد القذافي إلى انتقاد العرب بشكل عام. فلقد أثار نشاط القذافي غضب الدول الإفريقية مثل حربه في تشاد، واحتلال قطاع أوزو الغني باليورانيوم عام 1972. كذلك تدخله في الحرب الأهلية في تشاد واحتلاله تشاد عام 1980. والوحدة الإجبارية بين تشاد وليبيا. وهو الأمر الذي لم يُثير التشاد فحسب بل الكثير من الدول الإفريقية التي أدانت ليبيا بشدة واتهمتها بالإمبريالية التوسعية. وعند إدانة منظمة الوحدة الأفريقية الاتحاد الإجباري بين ليبيا والتشاد وأعلنت أنه غير شرعي اضطر القذافي إلى إلغائه والانسحاب من التشاد" [1].

كما أثار تأييد القذافي لمتمردي إريتيريا في حربهم ضد أثيوبيا انتقادًا شديدًا ليس فقط في أثيوبيا بل في الدول الأفريقية الأخرى. وطُرِح الأمر من حين لآخر في مؤتمرات الوحدة الإفريقية[2].

ولكن بحسب الدبلوماسي الإسرائيلي، كان القذافي هو السبب الرئيس في قطع العلاقات مع التشاد في 28 نوفمبر 1972 بفضل المساعدات الاقتصادية التي قدمها للتشادين، والتي قدرت بما يتراوح بين 50 و90 مليون دولار، ويشار إلى أن تشاد لم تستأنف علاقتها مع تل أبيب حتى يومنا هذا.

وتسبب القذافي والعاهل السعودي الملك فيصل بن عبد العزيز في دفع النيجر إلى قطع علاقاتها مع إسرائيل في 4 يناير 1973. وتكرر الأمر مع مالي في 5 يناير 1973.

وساهم القذافي مع مصر في قطع العلاقات بين بوروندي وإسرائيل في 16 مايو 1973، بعد تقديم مساعدات لبوروندي. وتكرر الأمر مع توجو التي أعلنت قطع علاقاتها مع إسرائيل في 21 سبتمبر 1972، و يعترف الدبلوماسي الإسرائيلي قائلا: "جدير بالذكر أن القذافي سبب لإسرائيل ضررًا بالغًا

---

[1] المرجع السابق، ص 366

[2] المرجع السابق، ص366.

بنشاطه ضدها، خاصة في أوغندا وتشاد والنيجر، بفضل الوعود المالية التي قدمها". لكنه يقول في موضع آخر: "شوه الرئيس الليبي القذافي الدعايات العربية ضد إسرائيل في إفريقيا إلى حد ما من خلال تصريحاته المتطرفة وكبره وغروره وتهديداته لكل من لا يقبل إملاءاته"[1].

3- ذكريات تجارة العرب في الرقيق

من بين العوامل التاريخية التي عكرت العلاقات بين العرب والأفارقة، هي ذكرى تجارة الرقيق، وكثيرًا ما تتطرق الزعماء الأفارقة إلى هذا في خطاباتهم، وفي وسائل الإعلام عندما نشب خلاف بين الأفارقة والعرب حول مسألة حجم المساعدات العربية في فترة أزمة النفط. صحيح أن العرب ليسوا هم فقط الذين قاموا بتجارة الرقيق. بل إن دولاً عظمى مثل: بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة لا يمكن تبرئتها من هذه التهمة أيضًا. ومع ذلك يعلم الأفارقة أنه منذ بداية القرن التاسع عشر حاربت الدول الأوروبية تجارة الرقيق في بعض الدول العربية الموجودة حتى اليوم بصور مختلفة. فمن حين إلى آخر تظهر أنباء في الصحافة الأفريقية والعالمية حول تجارة الرقيق في البلدان العربية[2].

يقول آريه نقلاً عما كتبه أستاذ غاني في كتابه عن الرق: "إن الرق لا يزال موجودًا حتى الآن، وعندما يقف الزعماء العرب مندهشين من إظهار كراهية الأفارقة لهم. فإنه يجب أن نذكرهم أن دورهم في استعباد الأفارقة جرح لم يندمل بعد، وإنه لا يمكن شفائه بسهولة"[3].

ما زالت تجارة الرق العربية من الأمور التي عكرت العلاقات بين العرب والأفارقة حتى وقت قريب، حيث قدم الرئيس الليبي في الجلسة الافتتاحية للقمة العربية الأفريقية في سرت عام 2010 إعتذارًا للشعوب الأفريقية قائلاً:

"يبدو أن هناك شيئًا في النفس، وأنا أريد أن أتشجع وأن أقف أمامه؛ وهذه حقيقة تاريخية، يعني هذا اجتماع تاريخي إذ أنه هو المرة الأولى التي يجتمع فيها قادة العرب والأفارقة في هذا العصر منذ عام 77، أنا أدين وأقدم باسم العرب الاعتذار والتأسف الشديد للسلوك الذي سلكه العرب وخاصة الأغنياء منهم تجاه إخوانهم الأفارقة. لقد مارس أغنياء العرب في الماضي، ممارسة مخجلة تجاه إخوانهم الأفارقة. حيث اشتروا الأطفال وجلبوهم إلى شمال إفريقيا وإلى الجزيرة العربية وبقية المناطق العربية التي تقع بين هذين الإقليمين، واستعبدوهم وباعوهم واشتروهم ومارسوا الرق، ومارسوا تجارة البشر بشكل مشين في الحقيقة. نحن نخجل أمام إخواننا الأفارقة عندما نتذكر هذا، نخجل للذين مارسوا هذه الممارسة وخاصة

[1] المرجع السابق، ص 369.
[2] المرجع السابق، ص 373
[3] المرجع السابق، ص373، 374.

أغنياء العرب الذين نظروا إلى إخوانهم الأفارقة؛ نظرة العبودية والدونية، وهذا لا يختلف عما فعله الغرب من أمريكا إلى أوروبا تجاه الأفارقة؛ عندما عاملوهم في البداية كحيوانات واصطادوهم اصطيادًا، ثم عاملوهم كعبيد، ثم عاملوهم كمستعمرين؛ استعمروهم واستغلوهم حتى هذا اليوم. فأنا حقيقة أقدم الاعتذار والأسف عن تلك الممارسات، وأنا أعرف أن بعض الواعين وبعض الكتاب والمفكرين من أفريقيا بدءوا من فترة إلى أخرى في الآونة الأخيرة يتحدثون عن هذا ويتطرقون إلى هذه القضية. وعليه لابد أن نعترف بها وندينها ونضعها في حجمها. وأقول مادام نحن الأفارقة نسينا أو غفرنا للغرب الذي مارس ضدنا العبودية واسعة النطاق، استعبادا وقهرًا وقتلاً واستنزافا لثرواتنا، ومع هذا نسينا أو غفرنا ذلك، وأصبحنا الآن هناك ولاء أحيانًا وهناك حتى تبعية وربما احترام للأبيض ولأمريكا ولأوروبا التي فعلت هذه الأفعال ضدنا، إذن من باب أولى أن نسقط من نفسيتنا ما عمله أغنياء العرب وتجار البشر في تلك المرحلة"[1].

الدور الذي يجب أن تلعبه مصر تجاه التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا

في إطار التنافس والصراع الدولي في إفريقيا، يبدو واضحًا أن أسباب ودوافع هذا التنافس والصراع الذي يتم توظيفه واستثماره بجميع الوسائل والآليات المشروعة وغير المشروعة، للنفاذ إلى الدول الأفريقية واستقطابها في اتجاه إسرائيل والتأثير عليها، ومن ثم فإن مساعي وجهود الدولة المصرية للتواجد داخل القارة الأفريقية تواجه بسياسات تلك الدول التي تتقاطع أو تتناقض أهدافها ومصالحها معها، وهو ما يمكن أن يفرض قيودًا وحدودًا في تحركاتها، او يفرض حتمية التعاون. وفي ظل الاهتمام المصري بضرورة أن يكون للدولة المصرية سياسة خارجية نشطة وفعالة في القارة الأفريقية، وفي ضوء ما تم توضيحه من اعتبارات ترتبط بالتهديدات والتحديات الدولية للدور المصري في أفريقيا. يمكن الإشارة إلى بعض المقترحات التي تساعد في بلورة إستراتيجية مصرية للتعامل مع التغلغل الإسرائيلي على القارة الإفريقية[2]:

1- التحديد الدقيق لأوزان القوى الفاعلة في أفريقيا: ومن هذا المنطلق فإن مصر ينبغي أن تعي وتتابع بدقة حقائق الأوضاع والتطورات الدولية وأن تحسب حسابها بدقة في علاقتها مع كل القوى والأطراف الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

2- التكيف مع أوضاع القوى الفاعلة في أفريقيا: بمعنى أن توضح إستراتيجية قريبة المدى تخص الدول ذات الأهمية القصوى بالنسبة للدولة المصرية (مثل الاهتمام بدول حوض النيل والمشاركة في قضية سد النهضة)، وإستراتيجية متوسطة المدى ويتم في إطارها توسيع دائرة الاهتمام بالدول الأفريقية الأخرى،

---

[1] نص كلمة الرئيس معمر القذافي في افتتاح القمة الأفريقية العربية في سرت، 2010/10/10 .
https://www.youtube.com/watch?v=mAJAhM-c_-A
[2] د. جمال ضلع، الدور المصري في أفريقيا: المتغيرات والتهديدات، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص 20.

وإستراتيجية بعيدة المدى تشمل جميع الدول الأفريقية بحيث تتناسب طاقات وقدرات التعامل المصري مع مثل تلك الاستراتيجيات.

3- استثمار وتوظيف العلاقات المصرية مع القوى الفاعلة في أفريقيا:إن الواقع الدولي يشير إلى حقيقتين: أولاهما، أنه لا وجود للقوة المطلقة في واقع العلاقات الدولية المعاصرة، وفي هذا المعنى يذهب هنري كيسنجر إلى اعتبار أنه لا يوجد قياس مطلق للقوة كونها دائماً نسبية، ولا للضعف المطلق على الصعيد الدولي. وثانيتهما. إمكانية أية دولة، ولا سيما التي تتوافر لديها القدرة، على اكتساب القوة، وهو ما يقود الدولة المصرية للبحث عن أنجح السبل العملية التي تساعد على الخروج من الدائرة الإقليمية الضيقة التي تعيش فيها نحو آفاق أرحب وأدوار سياسية دولية أوسع عما هو عليه الحال في الوقت الحاضر، أو بما يفيد جدوى إدراك السبل التي تؤهل عناصر قوتها، والتي تجعل منها طرفاً فاعلاً في التفاعلات السياسية الدولية وتوازناتها. ولذا يمكن الإشارة إلى أن الدولة المصرية، ظلت وما زالت محور ارتكاز للتوازنات الإقليمية والدولية، وهو الأمر الذي يتطلب التوظيف والاستثمار لإمكانياتها ولقدراتها في إطار التعامل مع الدول والقوى الكبرى والفاعلة في أفريقيا، من منطلق التأثير في تلك التوازنات الدولية، وهذا الأمر يتطلب إصلاحاً وتجديداً للمنطلقات الفكرية والإدراكية والحركية الدولية. والإيمان بأن أية محاولة للقيام بدور إقليمي أفريقي مؤثر وفاعل لن تكون إلا من خلال وجود قاعدة اقتصادية مصرية قوية يتم توظيفها واستثمارها في علاقاتها مع الدول الأفريقية وتكون عام حذب واستقطاب واحتواء لتلك الدول.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تركزت على دور إسرائيل في المنطقة ووسائل الغزو الإسرائيلي لأفريقيا سياسيًا واقتصاديًا وأيديولوجيًا وعسكريًا وثقافيًا، يمكننا أن نصل إلى تقييم عام لها وللدور الذي تلعبه في أفريقيا للحفاظ على نظرية الأمن القومي الخاصة بها، وذلك استنادًا على المعطيات المقدمة والمتاحة والأحداث والتطورات المتعلقة بإسرائيل والقارة الإفريقية، وأثر التحولات في المناخ الدولي والإقليمي مع نهاية الحرب الباردة فضلاً عن تعاظم أهمية القارة الأفريقية في مؤشرات النمو العالمية مؤخرًا، مما جعل القارة الأفريقية على رأس أولويات الإستراتيجية الإسرائيلية حاليًا ومستقبلاً. ويمكن أن نسرد التقييم العام لهذا التقييم في النقاط الآتية:

1- ازدياد النفوذ الإسرائيلي في أفريقيا اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا وأمنيًا وثقافيًا لتسهيل تنفيذ إستراتيجية شد الأطراف وتكوين عمق استراتيجي أفريقي يكون داعم لإسرائيل في المحافل الدولية ضد قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن باعتبار الدول الأفريقية كتلة تصويتية لا يستهان بها.

2- في ظل غياب أي دور عربي في تنمية القارة الأفريقية، استطاعت الولايات المتحدة وإسرائيل في محاولة رسم وتنفيذ استراتيجية جديدة تدعم الاستفادة من الثروات الأفريقية ظاهريًا، ودعم الحركات الانفصالية سرًا، وذلك لإيجاد ذريعة مناسبة للتدخل الأمريكي في القارة الأفريقية ورسم سياستها الخارجية فيما يتوافق مع السياسة الأمريكية.

3- نفوذ إسرائيل الخارجي هو مرآه وانعكاس لقدراتها الداخلية، وبالتالي أي تقهقر داخلي قد يدفع السياسة الإسرائيلية نحو التراجع، وبصفة خاصة في قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

4- إن إسرائيل تسير في خطوات ممنهجة نحو خطة "من النيل إلى الفرات" وبما أن النيل يبدأ من إثيوبيا فهذه الخطوة تترجم بشكل عام لها الخطة الصهيونية ضد مصر في السيطرة على مائها وغذائها، فكل الخطط والاتفاقات والمساعدات الإسرائيلية مع أثيوبيا تؤكد تنفيذ خريطة مملكة داوود.

5- زيارات المسؤولين الإسرائيليون للدول الأفريقية وعقد قمم مصغرة مع دول مثل أثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا وجنوب السودان تحت مظلة تفعيل التنمية الاقتصادية ومكافحة الإرهاب وسعي إسرائيل للحصول على عضوية الاتحاد الإفريقي بصفة مراقب، والتي أصبحت من وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية أصبح ضرورة لحكومتهم لأنه يسمح بالحوار المتقارب على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني؛ والذي ستستفيد من أفريقيا بدعمها لعضوية إسرائيل.

5- أيًا ما كان المسار الذي ستتخذه السياسة الإسرائيلية مستقبلاً، فإن الواقع يشير إلى أن ما حققته إسرائيل من نجاحات على الساحة الأفريقية هو في الجانب الأكبر منها نتاج فشل وإخفاق السياسات العربية ومعاناة الدول الأفريقية ويأسها من تخبط وصراع السياسات العربية وقلة المساعدات المقدمة من الدول العربية والذكرى السيئة داخل النفوس الإفريقية تجاة الشعوب العربية والتي تروج لها إسرائيل بكثرة في ربطها الدائم بين تجارة الرقيق الإفريقية واضطهاد السود وبين تاريخ الاضطهاد لليهود حسب زعمهم. كل هذه الظروف والأسباب ساعدت السياسة الإسرائيلية على النجاح في أفريقيا أكثر منها نجاح لصناع السياسة الإسرائيلية.

المصادر والمراجع

مراجع باللغة العربية:

1. آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا – العلاقات الإسرائيلية الأفريقية– ترجمة: عمرو زكريا، المؤسسة المصرية للتسويق والنشر، 2014.
2. إسرائيل في أفريقيا: التمكين في شتى المجالات، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية.
3. إيجال ألون، أمن إسرائيل القومي خلال 35 عامًا، إعداد سمير جبور، الطبعة الأولى، قبرص، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983.
4. جمال ضلع، الدور المصري في أفريقيا: المتغيرات والتهديدات، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.
5. حسن معلوم، الإستراتيجية الإسرائيلية في أفريقيا، مجلة الوحدة، مراكش، العدد 97، 1992.
6. حمدي عبد الرحمن، الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.
7. سارة علام، تطورات في قضية نزاع الكنيستين المصرية والإثيوبيةعلى دير السلطان القبطي بالقدس، المحكمة العليا الإسرائيلية تحكم في أحقية الأقباط في الدير .. والبابا فضل المفاوضات مع إثيوبيا لعدم توتر العلاقات، اليوم السابع، 2015/12/19.
8. شيماء إبراهيم، إسرائيل وشد أطراف الوطن العربي، شبكة الأخبار العربية، 2014/8/14.
9. عامر خليل أحمد عامر، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا، السودان نموذجًا، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011.
10. عبد الناصر سرور، السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا (جنوب الصحراء) بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد 5، العدد 2، 2010.
11. على محمدعبد الله، اليهود من عهد داوود إلى دولة إسرائيل، وكالة الصحافة العربية، الطبعة الأولى.
12. كمال إبراهيم، عودة إسرائيل إلى أفريقيا، 1980–1990، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 1، العدد 2، 1990
13. محمد البحيري، "التحالف والانكسار" .. إثيوبيا وإسرائيل في عهد"هيلاسيلاسي"، جريدة المصري اليوم، 2014/1/10.
14. محمد البحيري، دبلوماسي إسرائيلي يكشف خبايا العلاقات بين الدولة العبرية وإثيوبيا .. "إسرائيل وأفريقيا"، جريدة المصري اليوم، 2014/11/4.
15. محمد النداوي، إسرائيل في حوض النيل – دراسة في الاستراتيجية الإسرائيلية، دار العربي للنشر، 2013.
16. نص كلمة الرئيس معمر القذافي في افتتاح القمة الأفريقية العربية في سرت، 2010/10/10 .

17. هاني تميم خلاف، العلاقات الأفرو- إسرائيلية بين الأهداف والمصالح، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 144، 2001.
18. يسرائيل تال، "الأمن القومي: أقلية مقابل أكثرية" ، كتاب أمن إسرائيل في الثمانينات، ترجمة مؤسسة الدراسات العربية، بيروت، 1980.

مراجع باللغة العبرية:

1. אודי דקל ועומר עינב, תפיסת ביטחון לאומי מעודכנת לישראל, מזכר מיוחד, פברואר 2017, המכון למחקרי ביטחון לאומי(INSS),.תל אביב.
2. הרמן בוטים, תמורות ביחסי ישראל-אפריקה, כרך 17, גיליון 3, אוקטובר
3. נתנאל כהנא, קידום הייצוא הישראלי לאפריקה, מכון ירושלים למחקרי מדיניות, מרכז מילקן לחדשנות, יולי 2017.
4. ספינתהעבדיםמגלמתאתסיפורהעבדותכולו. ראיוןעםההיסטוריוןמרקוסרדיקר, הארץ, 17/4/2014.
5. קרן המטבע הבינלאומית 2017

http://www.imf.org/external/datamapper/NGDPD@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD?year=2017

6. דבר ראשון, ?ש' ניר, יחס דו-ערכי – מה הקשר בין מיליציות רצחניות לנשק מתוצרת הארץ , 6/7/2014.

مراجع باللغة الإنجليزية:

1. Golda Meir, My Life, New York: Dell Publishing Co., 1975.
2. STEPHEN MCGLINCHEY, ROSIE WALTERS & CHRISTIAN SCHEINPFLUG, International Relations Theory, E-International Relations, Bristol, England, 2017.